

الراشدين عقد ثنائي الطرف ، الخليفة طرفه الأول ، والأمة طرفه الثاني ، ولا بد فيها من تحقق شروط أصلية حتى تكون مشروعة . وإنما نريد من لفظ « مشروعة » أنها منطبقة على أحكام الشريعة بالمفهوم الذي أراده فقهاء الحقوق الدستورية في الإسلام ، كما نريد من هذا اللفظ ما يراد منه في هذه الأيام من حيث انطباقه على صحة التمثيل .

وأول الشروط هو التزام الخليفة بأحكام الكتاب والسنة . . .

وثانيها : أن تتوفر الحرية الكاملة للأمة في البيعة » .

ولا تقتصر القيادة ، ولا المسؤولية على رئاسة الدولة . فرئاسة الدولة هي قمة الهرم في السلطة ، وتندرج تحتها قيادات كثيرة . لذلك ، ولاستكمال البحث سأبين الصفات والشروط الواجب توافرها في الرئيس الأعلى « الخليفة » ، بغض النظر عن تسميته خليفة أو أميراً أو رئيساً ، لأن الانتخاب هو الأصل في وصول « رأس الدولة » إلى منصبه . وكما أن المنصب مسؤولية وأمانة ، كذلك فإن الانتخاب مسؤولية وأمانة . وبما أن على الناخب أن يختار الأفضل والأكفأ فيجب عليه معرفة الصفات الضرورية في الرئيس ، والتي يخضع بعضها للتغيير بحسب المرحلة التي تمر فيها الأمة ، كما يستطيع بهذه المعرفة التمييز بين القائد الكفاء ، والقائد المزيف .

ثم سأبين الموازين التي يجب على رئيس الدولة ومن بيده التعيين في المناصب المختلفة أن يعتمدها في اختيار الأشخاص المناسبين للوظائف المختلفة .

توجيه من القرآن الكريم :

وفي القرآن الكريم توجيه وإشارة إلى الصفات القيادية ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ، قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا